وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

السياسة حين تتغلب على منطق العنف

في تصوري أن النظام الإيراني ارتكب واحدًا من أكبر وأفدح أخطائه عندما أقدم، قبل أيام قليلة، على استهداف بعض السفن التي عبرت مضيق هرمز من خلال الممر الملاحي المحاذي لساحل سلطنة عُمان، ثم عاد مرة أخرى إلى سياسة الاعتداءات المسلحة والتهديد بإغلاق المضيق، مخالفًا بذلك روح وبنود مذكرة التفاهم التي توصل إليها مع الولايات المتحدة بوساطة قطرية باكستانية.

لقد أعاد هذا التصرف طرح تساؤلات مشروعة عن مدى استعداد النظام الإيراني للتعامل مع فرصة التسوية بمنطق جديد، بدل العودة إلى استخدام أمن الملاحة وحرية مرور الطاقة في الخليج العربي كوسيلة ضغط وابتزاز، ليس فقط تجاه دول المنطقة، وإنما تجاه الاقتصاد العالمي بأكمله.

وكانت حكومات وشعوب دول الخليج العربية، مثلها مثل الكثير من دول العالم، تأمل أن تصمد التسوية التي تضمنتها مذكرة التفاهم، وأن تفتح بابًا جديدًا لخفض التوتر، رغم ما أحاط بها منذ البداية من تحفظات وتساؤلات بشأن ما اعتبره البعض مكاسب حصل عليها النظام الإيراني بعد مواجهة عسكرية قاسية.

غير أن تأييد منطق التسوية لا يعني تجاهل الأخطاء، كما أن اختيار طريق السياسة لا يعني مكافأة السياسات التي تسببت في الأزمات. فقد وصلت إيران، بعد عقود من العقوبات والعزلة والتوترات الإقليمية واستنزاف الموارد في مشاريع النفوذ الخارجي، إلى مرحلة صعبة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. ثم جاءت المواجهات العسكرية الأخيرة وما رافقها من خسائر لتزيد حجم الضغوط وتجعل استمرار التصعيد خطرًا على إيران وعلى المنطقة بأسرها.

ومن هنا تبرز أهمية السياسة. فليس كل اتفاق مع خصم يمر بمرحلة ضعف يعد مكافأة له، وليس كل فرصة تمنح لطرف متعثر تعني قبول سياساته السابقة. ففي أحيان كثيرة تكون التسوية وسيلة لمنع انهيار شامل أو فوضى تكون نتائجها أكثر خطورة من نتائج الحرب ذاتها.

لقد أدركت القوى الكبرى عبر تجارب التاريخ أن الانتصار العسكري وحده لا يصنع السلام. فالسلام الحقيقي يبدأ عندما تتحول نتائج القوة إلى ترتيبات سياسية قابلة للاستمرار، لا إلى أدوات للإذلال والانتقام.

ولعل التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى تمثل أحد أبرز الدروس في هذا المجال. فقد فرضت معاهدة فرساي عام 1919 شروطًا قاسية وتعويضات مرهقة على ألمانيا المهزومة، وتركت لدى قطاعات واسعة من الشعب الألماني شعورًا عميقًا بالإهانة، وهي المشاعر التي استطاع أدولف هتلر لاحقًا استغلالها لبناء مشروع سياسي متطرف قاد العالم إلى حرب أكثر دمارًا.

فنجاح أي اتفاق لا يعتمد فقط على حكمة الطرف الذي يمد يده لإنهاء المواجهة، بل يعتمد بالدرجة نفسها على قدرة الطرف الآخر على قراءة اللحظة التاريخية والتصرف بمسؤولية.

فعندما اندلعت الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في نهاية شهر فبراير الماضي، بدا واضحًا أن هناك من راهن على أن الضربات العسكرية المكثفة وما صاحبها من استهداف لقيادات ومرافق استراتيجية ستؤدي إلى انهيار سريع للنظام الإيراني.

غير أن التاريخ أثبت مرارًا أن حسابات الحروب تختلف عن حسابات السياسة، وأن الشعوب، مهما بلغت درجة تذمرها من أوضاعها الداخلية، تميل غالبًا إلى الالتفاف حول دولها عندما تشعر بوجود تهديد خارجي. فالأنظمة لا تسقط عادة بفعل الضغوط الخارجية وحدها، بل عندما تفقد من الداخل أسباب بقائها.

ومن هذا المنطلق يمكن فهم قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم أسلوبه السياسي المثير للجدل، بالانتقال من المواجهة إلى التسوية. فقد رأى منتقدوه في الاتفاق مكافأة للنظام الإيراني في لحظة ضعف، بينما رأى آخرون أنه كان محاولة واقعية لمنع المنطقة من الانزلاق إلى مرحلة أكثر خطورة.

ولم يكن الدرس أن ألمانيا لم تكن مسؤولة عن نتائج الحرب، بل أن تحويل الهزيمة إلى إذلال دائم قد يزرع بذور صراع جديد بدل أن يؤسس لسلام مستقر.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى الاتفاق مع إيران. فالهدف لم يكن إنقاذ مشروع سياسي معين أو منح شرعية مجانية لأي طرف، بل إعطاء فرصة للانتقال من منطق المواجهة إلى منطق السياسة. ولكن هذه الفرصة تفرض على النظام الإيراني مسؤولية إثبات أنه قادر على التخلي عن أدوات التهديد والابتزاز، واحترام أمن جيرانه وحرية الملاحة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

إن التاريخ لا يذكر فقط من انتصر في الحروب، بل يذكر أيضًا من امتلك الحكمة الكافية لمنع اندلاع الحرب التالية. والتاريخ يعلمنا أن الحكمة السياسية لا تكمن دائمًا في استخدام أقصى درجات القوة، بل في معرفة اللحظة المناسبة للتوقف. لكنه يعلمنا أيضًا أن الفرص التي تمنحها السياسة لا تبقى مفتوحة إلى الأبد إذا أسيء استخدامها.

ولذلك سيبقى الحكم النهائي على هذه التسوية مرهونًا بما ستكشفه الأيام المقبلة؛ فإما أن تتحول إلى نموذج لانتصار البراغماتية على الانتقام، أو تتحول إلى فرصة أخرى ضاعت لأن طرفًا لم يدرك أن السلام يحتاج إلى شجاعة لا تقل عن شجاعة خوض الحروب.

---

100 ألف شجرة و72 ساحة خضراء لدعم البيئة الحضرية... وزير "البلديات":

إنجاز 247 عملية استملاك ضمن المرحلة 1 من تطوير مدينة المحرق

إنفاذًا للأمر الملكي السامي من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بالمحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، وإحياء قصر عيسى الكبير، وتطوير مدينة المحرق بما يحفظ هويتها التاريخية والثقافية، وتنفيذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتفعيل الخطة التنفيذية الخاصة بتطوير مدينة المحرق للمحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، أعلن وزير شؤون البلديات والزراعة وائل المبارك عن إنجاز 247 عملية استملاك ضمن المرحلة الأولى من مشروع تطوير مدينة المحرق، والمكونة من 6 فرجان، وذلك بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بما يعكس التقدم المتسارع في التنفيذ وفق الخطة الزمنية المعتمدة. وأكد الوزير أن أعمال الاستملاك شكّلت ركيزة أساسية في تنفيذ المشروع من خلال توفير العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية، بما أسهم في تطوير البنية التحتية، والمحافظة على الهوية التاريخية والعمرانية للمدينة، بما ينعكس على تلبية تطلعات سكانها وزوارها.

وأشار إلى أن هذه الاستملاكات التي شملت 247 عقارا قد أسهمت في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والجهات المعنية والتي شملت تطوير شبكة الطرق، وإنشاء المرافق العامة، وتحسين

وزير شؤون البلديات والزراعة

المشهد الحضري، وإعادة تأهيل المناطق التراثية، بما يوفر بيئة عمرانية متكاملة تدعم التنمية الاقتصادية، وتعزز من جاذبية المدينة استثمارياً وسياحياً.

ولفت المبارك إلى أن الوزارة حرصت على تنفيذ جميع إجراءات الاستملاك وفق أحكام قانون الاستملاك للمنفعة العامة والأنظمة ذات الصلة، مع الالتزام بضمان حقوق ملاك العقارات، وصرف التعويضات المستحقة وفق أسس عادلة وشفافة، بما يحقق التوازن بين متطلبات المنفعة العامة وحماية حقوق الأفراد. وذكر أن النجاحات التي حققها مشروع تطوير مدينة المحرق تعكس تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية، مبينًا أن عمليات الاستملاك أسهمت في تهيئة المواقع اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، بما يدعم صون الإرث الحضاري للمدينة، وتحسين خدماتها، ورفع كفاءة بنيتها التحتية.

وبين أن الوزارة تعمل ضمن مشروع تطوير مدينة المحرق وبالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على غرس 100 ألف شجرة في مدينة المحرق القديمة، مع التركيز على تنويع الأنواع بما يتلاءم مع البيئة المحلية، واختيار الأشجار المتحملة للملوحة والجفاف وقليلة الاستهلاك للمياه، إلى جانب توفير أشجار الظل بما يسهم في تحسين المناخ الحضري وإضفاء طابع جمالي على الأحياء والمواقع التراثية. واختتم وزير شؤون البلديات والزراعة بأن المشروع يشمل كذلك إنشاء 72 ساحة خضراء بمساحة إجمالية تبلغ 12 ألف متر مربع، بما يعزز الرقعة الخضراء في قلب المدينة التاريخية، مؤكداً أن الوزارة تواصل التنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والجهات المعنية لتوفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أعمال الري، وتطبيق تقنيات الري الذكية، بما يضمن استدامة التشجير، وخفض الانبعاثات الكربونية.

تعديل "الكراج" دون ترخيص مخالفة قانونية

10 آلاف دينار غرامة محتملة لتحويل "الطبيلة" إلى غرف

البلاد | حسن عبدالرسول

حذّرت بلدية المحرق ملاك المنازل من تحويل مواقف السيارات "الكراج" المعتمدة ضمن مخططات البناء إلى غرف أو مجالس أو أي استخدامات أخرى من دون الحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة، مؤكدة أن المخالفين قد يواجهون غرامات تصل إلى 10 آلاف دينار، إضافة إلى إلزامهم بإزالة التعديلات على نفقتهم الخاصة.

وأوضحت البلدية أن موقف السيارة "الكراج" يُعد جزءًا أساسيًا من التصميم المعتمد للعقار عند إصدار رخصة البناء، ولا يجوز التعامل معه باعتباره مساحة إضافية يمكن تغيير استخدامها دون الرجوع إلى الجهات المختصة.

وبيّنت أن تحويل موقف المركبة إلى أي استخدام آخر دون استيفاء الإجراءات النظامية يُعد مخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1977 بشأن تنظيم المباني في مملكة البحرين.

وبحسب قانون تنظيم المباني، تتراوح غرامة تنفيذ أعمال بناء دون ترخيص بين 1000و10 آلاف دينار، فيما تتراوح غرامة مخالفة شروط رخصة قائمة أو المخططات المعتمدة بين 500 و5000 دينار، وفقًا لتصنيف المخالفة وطبيعتها.

كما يجيز القانون إلزام المخالف بتعديل الأعمال غير النظامية أو إزالتها على نفقته الخاصة، إضافة إلى إمكانية فرض غرامة يومية تصل إلى 10 دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد صدور حكم نهائي أو أمر بلدي بإزالتها أو تصحيحها.

وأكدت بلدية المحرق أن إلغاء موقف المركبة "الكراج" معتمد لا يُعد مجرد تعديل داخلي داخل المنزل، إذ يؤدي إلى تقليص عدد مواقف المركبات المدرجة ضمن مخططات العقار، بما ينعكس على تنظيم الأحياء السكنية وحركة المرور فيها.

وأضافت أن المحافظة على مواقف المركبات داخل حدود العقارات تسهم في تخفيف الضغط على المواقف العامة، وتعزز انسيابية الحركة، وتحافظ على التنظيم العمراني المعتمد.

وجاء هذا التحذير ضمن سلسلة "معلومة بلدية" التي أطلقتها بلدية المحرق بهدف نشر الوعي بالأنظمة والاشتراطات المتعلقة بالبناء والتخطيط بين السكان.

ودعت البلدية ملاك العقارات إلى مراجعة الاشتراطات المعتمدة والحصول على الموافقات اللازمة قبل تنفيذ أي أعمال تحويل أو تعديلات إنشائية، تفاديًا للمساءلة القانونية.

صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي